المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 22-07-2006 العـــدد : 4667
الصفحـات : 17 المسلسل : 90

ذكرى البيعة

ملف صحفي

مبادرة الغاز وتأسيس منتدى الطاقة ورفع الإنتاجية أهم إنجازاته

خادم الحرمين الشريفين.. صانع نهضة النفط الحديثة للمملكة

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 22-07-2006 العـــدد : 4667
الصفحـات : 17 المسلسل : 90

السر سيد أحمد من تورنتو

يرتبط اسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بصناعة النفط عبر ثلاث قضايا رئيسية تتلخص في مبادرة الغاز، وتأسيس المنتدى الدولي للطاقة، ورفع الطاقة الإنتاجية للسعودية. بعض هذه القضايا يندرج في إطار الساحة المحلية مثل مبادرة الغاز، وبعضها له بعده الدولي مثل أخذ زمام المبادرة لتأسيس المنتدى، كما أن لرفع الطاقة الإنتاجية بعده المحلي والإقليمي والدولي، وذلك لارتباطه بتوافر الإمدادات، ومن ثم تحقيق قدر من السيطرة على الأسعار، وتحسين قدرة الدولة على إدارة عائداتها المالية. وشكل افتتاح المنتدى الدولي للطاقة في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي فرصة ليطرح الملك عبد الله رؤيته بخصوص تطورات السوق النفطية. وتأسيس المنتدى نفسه مؤشر على الصبر والمثابرة وتوفير الدعم كي تتبلور الأفكار من خلال مؤسسات قائمة. فنكرة المنتدى التي طرحها وقتها ولي العهد الأمير عبد الله قبل ثلاث سنوات حصلت على الدعم اللازم من خلال تمويل لإنشاء سكرتارية دائمة للمنتدى بقيمة 16,5 مليون ريال، تستضيفها الرياض، وتوفر إمكانية لمتابعة حوار المنتجين والمستهلكين الذي بدأ منذ العام 1991، وتوفير المعلومات التي تساعد السوق النفطية على تلمس خطواتها، مثل البدء في إنشاء قاعدة البيانات المشتركة الخاصة بالمنتجين والمستهلكين، وهي ممارسة يعطيها العامل السعودي أهمية قصوى، لما لها من تأثير على تطورات وضع الأسعار ومعرفة موقف الإمدادات. الأمر الذي يساعد على تبديد حالة الضبابية في السوق التي تحشش فيها الإشاعات والمضاربات. ففي خطابه الافتتاحي أوضح خادم الحرمين الشريفين أن السعودية جزء من العالم الذي تعيش فيه، تتقاسم آماله وتعاني من متاعبه، وأن مصالحها القومية لا تتضارب مع مصالح المجموعة الدولية. ولخص هذه المصالح في هدفين: الحصول على سعر عادل ومعقول لبرميل النفط، وتأمين الإمدادات للمستهلكين. وأضاف العامل السعودي أنه كي تكون الجهود المبذولة من قبل المنتجين مثمرة فإن هذا يتطلب من المستهلكين تخفيف حدة المضاربة في الأسواق، ووقف حرب الإشاعات والمعلومات المغلوطة، التي تسهم في دفع الأسعار ويصورة اصطناعية إلى أعلى أو أسفل، هذا إلى جانب تخفيف العبء الضريبي على مواطني الدول المستهلكة. على أن هذه الكلمات صحبتها خطوات عملية لترجمتها على أرض الواقع، وعلى رأسها مشروعات رفع الطاقة الإنتاجية التي آلت الرياض على نفسها القيام بها، وتتضمن الوصول إلى طاقة إنتاجية مستدامة بنهاية العقد الأول من هذا القرن، وفي حدود 12,5 مليون برميل يوميا، وذلك تحملا لمسؤولية توفير الإمدادات للمستهلكين. وجاء الكشف عن تفاصيل هذه المشروعات وبصورة متكاملة أثناء اللقاء الشهير الذي عقده ولي العهد، وقتها الأمير عبد الله مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في العام الماضي، الذي تم فيه طرح التفاصيل الخاصة بزيادة الطاقة الإنتاجية خاصة في مجال صناعة النفط الخفيفة التي تحتاجها الأسواق، وهي مشروعات تكلف نحو 50 مليار دولار. والسعودية هي الأكثر تأهيلا للقيام بهذه المهمة وذلك استنادا إلى احتياطياتها النفطية المؤكدة التي تصل إلى 261 مليار برميل، تمثل ربع الاحتياطي العالمي، ووفقا للمهندس علي النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية فإن لدى السعودية احتياطي محتمل يبلغ 100 مليار برميل، إضافة إلى 200 مليار برميل أخرى تعتبر نفطا موجودا في المكمن. ويمقارنة نسبة الإنتاج وهي في حدود 9,5 مليون برميل يوميا، فإن الموجود من الاحتياطي المؤكد يمكن من الإنتاج بهذه الحجم لفترة 80 عاما مقبلة، ترتفع إلى قرن كامل أو 100 عام إذا أضيف حجم الاحتياطيات الأخرى المحتملة، أو تلك الموجودة في المكمن. ويسبب هذه الاحتياطيات الضخمة، فإن السعودية بصفتها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم أصبحت عمليا البنك المركزي فيما يتعلق بصناعة النفط في العالم، وبالتالي آلت على نفسها ضرورة توفير طاقة إنتاجية فائضة في حدود مليون ونصف المليون إلى مليوني برميل يوميا، كي تشكل صمام أمان أمام حدوث أي انقطاع في الإمدادات، وهو ما تم تجربته من قبل بنجاح سواء عند غزو النظام العراقي الأسبق للكويت، أو لتغطية العجز في الإمدادات الفنزويلية أو النيجيرية إلى الأسواق، علما أن الاحتفاظ بمثل هذه الطاقة الإنتاجية الفائضة يشكل عبئا ماليا كبيرا. هذا العبء يمكن تحمله مع توافر موارد مالية تقابل احتياجات الدولة من ناحية وتجعل النفط سلعة مناظرة بالمقارنة مع بدائل الطاقة الأخرى، الأمر الذي يعيد إلى دائرة الضوء موضوع تسعير برميل النفط. وفي واقع الأمر فإنه ومنذ الانهيار السعري

حجم الاحتياطي النفطي القابل للاسترجاع	259,8 مليار برميل
حجم الإنتاج النفطي اليومي	9,1 مليون برميل يوميا
إجمالي الإنتاج من الخام طوال العام الماضي	3,3 مليار برميل
احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد	239,5 تريليون قدم مكعب
إجمالي إنتاج الغاز	7,87 مليار قدم مكعب
إجمالي الإنتاج السنوي من الغاز	2,87 تريليون قدم مكعب
الإنتاج اليومي للغاز الطبيعي	1,1 مليون برميل يوميا
الإنتاج السنوي من الغاز الطبيعي	400,4 مليون برميل
الحقول النفطية الجديدة المكتشفة	مريقيب، حلفا، عيبان
حقول الغاز الجديدة المكتشفة	فزوان، مدركة
عدد آبار النفط الجديدة	212
عدد الآبار الغاز الجديدة	20
جملة الآبار التي أعيد تأهيلها	110
جملة الآبار التي أعيد تأهيلها على اليابسة	84
جملة الآبار التي أعيد تأهيلها في المناطق المغمورة	26

الشرق الأقصى	49,7
الولايات المتحدة	18,6
البحر المتوسط	9,4
أوروبا	7,7
مناطق أخرى من العالم	14,6

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 22-07-2006 العـــدد : 4667
الصفحـات : 17 المسلسل : 90

الأخير في العام 1998، فإن الرياض أخذت زمام المبادرة والدعوة إلى اجتماع سري نتج عنه الاتفاق على برنامج للتحول من استراتيجية زيادة الحصة في السوق إلى تعظيم العائدات من خلال وضع سقف إنتاجي، وتحديد الحصص لكل دولة عضو في الأوبك. وعبر مفاوضات ماراثونية تمكنت الرياض من الحصول على موافقات من كل من إيران وفنزويلا، أكثر أعضاء أوبك ثقلا ونفوذا، جاءت أحيانا بتضحية بسيطة على حساب حصة السعودية لكن مقابل الالتزام الصارم بالحصص المقررة، وشملت الصيغة كذلك إدخال المكسيك وهي دولة منتجة للنفط وليست عضوا في المنظمة لتقود مع السعودية وفنزويلا جهودا لخفض الإنتاج، ودعم الأسعار من خلال الحصول على التزامات من المنتجين الآخرين خارج أوبك. ونجحت هذه الصيغة في تحقيق درجة عالية من الانضباط تجاوزت 85 في المائة، ودفعت إلى مضاعفة الأسعار ثلاث مرات في غضون عام واحد. ثم جاءت الزيادة القوية في الطلب بسبب الانتعاش في الاقتصاد الأمريكي والصيني والآسيوي عموما، مع بروز للعوامل الجيوسياسية والأمنية، والخوف من انقطاع الإمدادات، ليرفع الأسعار إلى فوق 70 دولارا للبرميل. ونتيجة لهذا يقدر أن تكون الدول الأعضاء في أوبك حققت عائدات مالية العام الماضي في حدود 473,1 مليار دولار، بزيادة 43 في المائة عما حققته عام 2004، ويقدر لها أن ترتفع هذا العام إلى 521,9 مليارا.

أما على الجبهة الداخلية، فإن أبرز اليصمات التي وضعها خادم الحرمين الشريفين أنما تتمثل في مبادرة الغاز، التي تعود جذورها إلى العام 1998، وإبان زيارته إلى الولايات المتحدة. إذ تم استدعاء مجموعة من مديري كبريات الشركات النفطية الأمريكية، وطرح عليهم سؤالا بقوله إن النفط لعب دورا رئيسيا في بناء العلاقات السعودية الأمريكية، وإنه إذا كان تطور الأمور دفع إلى خروج الشركات من الصناعة النفطية السعودية فكيف يمكن لها أن تلعب دورا مجددا بما يلائم مصالح وظروف الطرفين؟ وأدى هذا الطرح إلى البدء في عمليات استكشاف لما يمكن عمله، وهو ما تلخص أخيرا في مبادرة الغاز.

فالسعودية حددت أهدافها في السعي إلى استغلال الاحتياطيات الموجودة لديها من الغاز المصاحب وغير المصاحب، لتوفير اللقيم اللازم للتوسع في صناعة البتروكيماويات، وتحلية المياه وتوفير الكهرباء. والشركات وجدت أن الفكرة تتيح لها مولده قدم في الدولة ذات الاحتياطي النفطي الأكبر في العالم. ووصل الأمر إلى تبلور مقترحات حول ثلاثة مشاريع رئيسية في العام 2001، الأول جنوب الغوار وتولت قيادة الكونسورتيوم أكسون موبيل بحصة 35 في المائة في المشروع الضخم الذي قدرت تكلفته بنحو 15 مليار دولار، بينما حصلت شركة شل على حصة 25 في المائة وبريتش بتروليوم على 25 في المائة، وأرامكو على 15 في المائة.

أما المشروع الثاني فأطلق عليه مشروع البحر الأحمر وقادته أيضا أكسون موبيل بحصة 60 في المائة، بينما حصلت كل من أوكسيدنتال وماراثون على 20 في المائة لكل في المشروع الذي قدرت تكلفته بأربعة مليارات دولار، وأخيرا مشروع الشيبة حيث حصلت شل على نصيب 40 في المائة وتوتال 30 في المائة ومثلها لشركة كونوكو في المشروع الذي قدرت تكلفته أيضا بأربعة مليارات دولار. لكن المفاوضات التفصيلية للمضي قدما في المشروعات تحطمت على صخرتي تقديرات حجم الاحتياطيات من الغاز الموجود، إلى جانب الدور الذي تلعبه أرامكو ثم نسبة العائد على الاستثمار الذي كانت تطالب به وتتوقعه الشركات الأجنبية. ونتيجة للخلافات التي تفاقمت تم إلغاء هذه المشروعات رغم الاتفاقات المبدئية التي تم التوصل إليها. والملاحظة الأساسية في هذا كله أنه بالرغم من أن المبادرة جاءت من خادم الحرمين الملك عبد الله نفسه، وطرحت لأول مرة على شركات أمريكية، ورغم التوصل إلى اتفاقات مبدئية، إلا أن الملك السعودي ترك الأمر للفنيين لدراسة المشاريع، والتوصل إلى اتفاقات موفرا لهم الدعم الكامل، حتى لدرجة إلغاء الاتفاقات المبدئية، والاستعاضة عنها بأخرى تلبي مصالح البلاد. ومن ثم قامت أرامكو بإعادة النظر في المشروعات وجعلها أقل حجما وأكثر تركيزا على الجانب الهايدروكاربوني، وابعاد جوانب تحلية المياه، وتوليد الطاقة الكهربائية منها، ثم إعادة طرحها مرة ثانية.

وفي تموز (يوليو) 2003 تم التوصل إلى أتفاق مع شركة رويال دتش شل وتوتال للعمل في مربعي 82-85 قرب الشيبة في الربع الخالي، في المشروع الذي يكلف مليارى دولار، وبحصة 40 في المائة لشل، و30 في المائة لتوتال، ومثلها لأرامكو التي دخلت بديلا عن كونوكو فيليبس.